

المحاضرة الحادية
عشرة / تاريخ

اليوم الثلاثاء الموافق

28/10/2025

تاريخ السودان المعاصر
السنة الرابعة / الفصل
السابع

السابع

□ الدور الذي لعبه يفلين بارينج (لورد كرومر) في مصر واحتلال السودان:

🔗 لورد كرومر واحتلال السودان: من إدارة مصر إلى توسع النفوذ البريطاني
الإدارة في مصر كقاعدة انطلاق:

منذ توليه منصب القنصل العام البريطاني في مصر (1883-1907)، مارس لورد كرومر سلطة شبه مطلقة على الشؤون المالية والإدارية في مصر، مما يعني انه كان مأذونا من حكومته في بريطانيا بذلك مما جعل مصر مركزًا استراتيجيًا للنفوذ البريطاني في وادي النيل. خلال فترته و من خلال تمتعه بهذه السلطة شبه المطلقة فقد ساهم في إعادة تشكيل مؤسسات الدولة المصرية بما يخدم المصالح الإمبريالية، البريطانية وعمل على ترسيخ اقدام الاحتلال البريطاني خاصة في ما يتعلق بالسيطرة على الموارد والنقل. ومن ثم تم الانتقال الى غزو واحتلال السودان



الثورة العرابية
في مصر 1889-
1882م



التمهيد لاحتلال السودان:

بعد هزيمة الثورة العرابية 1879-1882 ضد محمد توفيق (26 يونيو 1879-
7 يناير 1892م)، ركّز كرومر على استقرار مصر الداخلي، ليكسب طف
المواطنين لكنه في ذات الوقت يعتبر السودان منطقة مضطربة تهدد المصالح
البريطانية في مصر، خصوصًا بعد سقوط الحكم العثماني المصري حيث
كانت ثورة محمداحمد المهدي (1881-1885). على اشدها وفي قمة
انتصاراتها



اللورد كتشنر سفاح العصر او جزار السودانين الذي ارتكبت بريطانيا عن طريقه اكبر جريمة في التاريخ البشري بحق السودانين وهو كان يقود الجيش المصري الانجليزي وقد ارتكب المصريون و الانجليز تلك الجريمة بحق الشعب السوداني المدافع عن ارضه وعرضه بشرف وبسالة وشجاعة . وقد انتقم الله منه فمات موة غامضة الى الان



■ دعم كرومر حملة إعادة غزو واحتلال السودان بقيادة اللورد كتشنر عام 1898، والتي انتهت بهزيمة الدولة المهدية في معركة كري بأم درمان. في معركة كري والتي شكلت ملحمة تاريخية سودانية متفردة والتي ابلى فيها السودانيون بلاء حسنا واطهروا فيها شجاعة وبسالة منقطعة النظير والتي اذهلت القيادات الانجليزية دفاعا عن الارض والعرض والعقيدة



كرري الملحمة السودانية التاريخية
التي اهملها الاعلام المحلي والعالمي
والمصادر التاريخية و لا سيما المناهج
الدراسية السودانية التي صممت
بواسطة المحتل بالتركيز على تشويه
رموزنا الوطنية وتضخيم مساوئها تلك
الرموز التي دافعت بشرف وببسالة
عن الارض والعرض والدين

معركة كوري



والذي لا يتم التركيز عليه في مناهجنا ووعينا انه
قد استشهد في هذه المعركة في ضحوة واحدة
ثلاثة عشر الفا في ميدان المعركة وسقط من
الجرحي ستة عشر الفا وبالرغم من ان كل
القوانين تحرم الاجهاز على الجرحى الا ان الجنود
المصريين والانجليز اجهزوا عليهم وقتلوهم جميعا
دون رحمة او شفقة فبلغ العدد تسعة وعشرون
الفا فقط في ميدان المعركة



هذه لوحة رسمها مؤرخ امريكي بمناسبة ذكرى كبرى كبرى حركة
وجدانه تلك المجزرة التي لا نظير لها في تاريخنا الحديث
والمعاصر هذا بالرغم من اننا نحن في السودان تمر علينا
ذكرها كان لم يكن شيء بل نلاحظ انه في نوافذ التواصل
التي يهيم عليها انصاف المتعلمين او المخدوعين بشعارات
الغرب وثقافته ومناهجه التي درسوها وسممت عقولهم
وشكلت وجدانهم او من الموتورين من ذراري المتعاونين مع
الانجليز يشنون حملة شعواء على الرموز المهدوية الوطنية
التي روت دماؤها ارض وتراب هذا البلد دفاعا عن الارض
والعرض ولا يشيرون الى هذه الجريمة النكراء التي ارتكبتها
الجيش المصري والانجليزي بحق السودان وشعبه وتاريخه

■ وفي تلك المعركة ارتكبت فيها بريطانيا بواسطة سفاح العصر اللورد كتشنر أوكما اسماه احد اعضاء مجلس العموم البريطاني حديثا في فيديو منشور على اليوتيوب بجزار السودان (the Sudan butcher) . لقد كانت بحق تلك أكبر مجزرة وجريمة مذبح في التاريخ الحديث والمعاصر حيث قتل اللورد كتشنر وجنوده من الانجليز والمصريين في يوم وليلة واحدة تسعا وثلاثين الفاً من السودانيين المدافعين عن وطنهم ضد الغزو الاجنبي الانجليزي المصري واستخدم الجيش الغازي المحتل ادث ما امنتجته اوروبا من اسلحة فتاكة الا وهو مدفع الماكسيم الذي كان يطلق في القبة الواحدة ستمائة طلقة فيما ان سلاح النصر السودانيون الحراب وبنادق تطلق الواحدة منها في الدقيقة ثلاث طلقات وللمعلومية ظل مدفع الماكسية و السلاح الفتاك والفعال في الحروب التي خاها مع غيرها او مع بعضها حتى ما بعد الحرب الاوروبية الاوروبية الاولى التي اسموها وتجييرا للحقائق التاريخية بالحرب العالمية الاولى وظللنا نردد ذلك دون وعي .

والمجزرة التي قام بها الجيش الغازي ظل التعقيم عليها بكثافة وسكتت عنه المصادر التاريخية السودانية وتم التعقيم عليه على صعيد اخر في مناهجنا الدراسية . وهذا ما لم يتم ذكره لتذكير الشعب والمواطن السوداني بهذه المأساة الانسانية التي لا نظير لها في تاريخ السودان والمعاصر الى اليوم سوى ما قام به وما يقوم به الجنجويد الان . ان الجريمة الشنيعة التي ارتكبها الجيش المصري الانجليزي بحق المواطن السوداني ينبغي ان لا تمسح من ذاكرة الشعب السودان والتي يحاول البعض بالمزاودة عليها بالكلام عن الخليفة الشهيد عبدالله التعايشي . ويحاول البعض تضخيم ما حدث في كتلة المتمة والتي اشرنا الى ملابسها وظروفها التي اقتضتها في محاضرة سابقة وانا على وعدي باني سافرد لها محاضرة خاصة لكشف ملابسها وبيان حقيقتها . وكل ما قام به الجيش الانجليزي المصري لو حدث ذلك في اي بلد اخر في العالم لسارت به الركبان ولاصبح ميدان المعركة مزارا عالمياً

■ وقبلة للسياح لمشاهدة ما ارتكب بحق هذا البلد من قبل غزاة معتدين سفاحين . وخلال فترة الاحتلال الانجليزي المصري الذي استمر من خمسين عاما تم مسح الذاكرة السودانية اي عملية فرمتة كاملة كما يحدث لذاكرة الاحمزة الان .

■ وتم ملء الفراغ بمعلومات زائفة وروايات مصطنعة تلقاها الناس صاغرا عن كابر باعتبارها حقائق وتم منح القاب القيادات الوطنية لمن لا يستحقها وتم تشويه تاريخ وسيرة القيادات الوطنية الحقبة ومن ثم نشأت اجيال تجهل تاريخها وتم تسميم عقولها بفيروس بالتاريخ المزور الذي صممه وجيره المحتل ليجمل صورته القبيحة . وفي الحقيقة ان المأساة لم تقتصر على ما دار في ميدان المعركة لانه في ذات اليوم دخل الجيش المصري الانجليزي فقتل اكثر من عشرة الاف من المدنيين العزل لم يقف به الامر عند ذلك الحد وانما استبيحت ام درمان ثلاثة ايام بلياليهن سرقة ونهبها واغتصابا وقتلا بواسطة الجنود الانجليز والمصريين على حد سواء

□ السياسات المشتركة:

- - في كل من مصر والسودان، تبنت كرومر نموذجًا إداريًا قائمًا على المركزية المالية، وتوجيه الاقتصاد نحو خدمة المصالح البريطانية، خاصة في الزراعة والنقل.
- - تجاهل التنمية الاجتماعية، وركز على البنية التحتية التي تخدم التجارة والاستغلال والمصالح البريطانية بالدرجة الأولى، مثل السكك الحديدية والري.
- - رسّخ نظامًا بيروقراطيًا يهتمّش السكان المحليين ويعتمد على النخب الموالية الاحتلال

□ النتائج التاريخية:

- - أدى هذا الربط بين مصر والسودان إلى نشوء ما يُعرف بـ "الحكم الثنائي" (الإنجليزي-المصري) في السودان عام 1899، لكنه كان في الواقع حكمًا بريطانيًا مباشرًا.
- - ساهمت سياسات كرومر في ترسيخ الفصل الإداري والثقافي بين شمال السودان وجنوبه، مما ترك آثارًا طويلة الأمد على وحدة البلاد وتطورها السياسي.

■ وبالعودة الى اللورد كرومر راس الحية فقد - كان يرى أن السيطرة على السودان ضرورية لحماية مصر من التهديدات الجنوبية، و فيها ضمان السيطرة على منابع النيل. ولذلك لم يستنكر ما حدث من مجزرة ومن فظائع او يدينه

■ وهو واحد من الذين وضعوا مخطط السياسة التي جرى عليها الاستعمار الإحتلالي البريطاني ولا يزال، في محاولة القضاء على مقومات العالم الإسلامي والأمة العربية والإسلامية الاصيلة وغرس فيروس الدعوة الى العلمانية

و لم يكن ذلك التوجه طارئاً عليه او مرحلياً وانما كان ذلك نتيجة اعتقاد راسخ ومنهج ثابت. وقد تمثل ذلك بوضوح وجلاء في كتاباته وفي تقاريره و على وجه الخصوص في كتابه (مصر الحديثة) والذي يجسد خطة عمل كاملة وأيدلوجية شاملة للقضاء على مقومات الفكر العربي الإسلامي وتمزيق وحدة العالم الإسلامي، و يحرض فيه من غير لف او دوران على مقاومة القيم والمفاهيم العربية والإسلامية. ولقد أمضى لورد كرومر في مصر ما لا يقل عن ربع قرن من الزمان قابضاً على زمام السلطات في ما بين (1882-1906). دون منازع وبذا اكتسب خبرة عملية وعلمية واسعة

صورة تذكارية للورد كرومر أفلين بارنج



ووالجدير بالذكر ان اللورد كرومر خلال مسيرته وخبراته العملية فقد أتيح له من قبل أن يقضي وقتًا في الهند، درس في خلالها مناهج الاستعمار الاحتلالي البريطاني هناك وهضمها وبهذا اكتسب خبرة عملية ومراسا، وقد عمل أول مرة في مصر مندوبًا لصندوق الدين المصري 1877م ثم ما لبث أن عين بعد الاحتلال البريطاني مباشرة مندوبًا ساميًا، ومعتمدًا في مصر وهي الفترة التي اشرنا إليها

□ الدور الثقافي والفكري

ولعل المحور الذي يعد بالغ الأهمية في فهم الدور الثقافي والفكري الذي لعبه لورد كرومر ضمن المشروع الاستعماري الاحتلالي البريطاني في مصر والسودان فهذا عرض أكاديمي موجز يربط بين معاداة كرومر للفكر الإسلامي وسياسته الاستعمارية الاحتلالية :

□ لورد كرومر ومعاداة الفكر الإسلامي: والتغريب الممنهج تحت ستار الإصلاح كما هو الان

□ المنطلقات الفكرية:

يفلين بارينج (لورد كرومر) لم يكن مجرد إداري استعماري، بل كان يحمل رؤية أيديولوجية واضحة تهدف إلى تفكيك البنية الفكرية الإسلامية واستبدالها بمنظومة قيم غربية. في كتابه Modern Egypt، عبّر صراحة عن اعتقاده بأن الإسلام يشكل عائقًا أمام التقدم، وأن المسلمين غير قادرين على تبني العقلانية الغربية دون التخلي عن تراثهم الديني.

□ أدوات التغريب:

- - دعم التعليم المدني على حساب التعليم الديني، وقلّص من دعم المدارس الحكومية التي كانت تعتمد على مناهج إسلامية.
- - سعى إلى فصل الدين عن الإدارة، وفرض نموذج بيروقراطي علماني مستورد من بريطانيا.
- - روج لفكرة أن الإصلاح لا يمكن أن يتم إلا عبر "تحديث" العقل المسلم، أي إخضاعه للمنطق الغربي.

□ السياسة الثقافية:

كرومر لم يكتف بالإدارة المالية، بل مارس دورًا ثقافيًا نشطًا في محاولة إعادة تشكيل الهوية المصرية والسودانية. وقد اعتبر أن مقاومة الفكر الإسلامي ضرورية لضمان استقرار الحكم البريطاني، ولمنع بروز تيارات إصلاحية أو مقاومة دينية قد تهدد المشروع الاستعماري.

□ الربط بالسودان:

نفس الرؤية التي طبّقها في مصر انعكست على السودان بعد احتلاله عام 1898، حيث تم تهميش التعليم الديني، بمنهجية وباستراتيجية حيث تم استدعاء خير تربوي وتعليمي مستر كري واو كلت اليه مهمة وضع مناهج بصورة تؤدى الغرض المطلوب وتعمل على صياغة شخصية سودانية منقطعة الجذور مهزوزة ومرتبطة بالغرب رباطا سرىا لا فكاك منه وقام بتأسيس نظام إداري يهدف إلى فصل الجنوب عن الشمال ثقافيًا ودينيًا، مما ساهم لاحقًا في تعميق الانقسامات الوطنية بين الوطن الواحد

حيث تم منح مجلس الكنائس الانجليزية سلطات مطلقة للعمل في الجنوب تعليم وادارة وسلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية وتم منع تدريس اللغة العربية والثقافة الاسلامية في الجنوب وتم منع المكنيسة القبطية المصرية من الدخول الى الجنوب لان قساوستها يتكلمون اللغة العربية ومنع اهل الشمال من الذهاب الى الجنوب وكذلك السوريون والشاميون من الذهاب الى الجنوب

□ التقييم الفكري:

يُعد كرومر من أبرز دعاة التغريب في العالم الإسلامي، وقد مثّلت كتاباته وتقاريره خطة عمل استعمارية ممنهجة وماكرة تهدف إلى إضعاف الفكر الإسلامي، وتفكيك وحدة الأمة، الاسلامية والعربية واستبدالها بهوية ذليلة وخائعة وخاضعة لهيمنة الثقافية الغربية. والوارد الغربي من غير وعي

□ قرار الحكومة البريطانية برفع العلم واعلام الحكومة المصرية بذلك

بالعودة الى قضية رفع العلمين وقرار الحكومة البريطانية الصادر الى المندوب السامي في مصر والنص المكلف بنقله الى الخديوي والوارد فيه تبرير الحكومة البريطانية ووجهة نظرها بهذا الصدد. وجاء في هذه التعليمات الصادرة من رئيس الوزراء سالسبري الي اللورد كرومر ما نصه :

: ونظرا لما أسدته حكومة جلالة الملكة الي حكومة الخديو من معاونة جديّة عسكرياً ومالياً ، قررت الحكومة البريطانية أن يرفع العلمان البريطاني والمصري جنباً إلي جنب في الخرطوم وليس لهذا القرار أي علاقة بالكيفية التي سوف تجري بها ادارة الاراضي المحتلة في المستقبل !!!!. ياسلام !!!! تلاعب مرحلي علما بان الذكرة التي بعث بها كرومر سابقا ورد مناقشة كل التفاصيل ولكن كما ذكرت ان تنفيذ يتم بتؤدة وبمراحل

ويخاطب سالسبري كرومر على وجه الخصوص بقوله :وليس ضرورياً في الوقت الحاضر في مخاطبتنا للخديويؤ تعيين وضع هذه الاراضي السياسي بتدقيق كثير حتى نثير مشاكل . ولكن عليك ان توضح للخديو ولنظاره ان الغرض من الاجراء الذي اشرت اليه ، انما هو لتأكيد حقيقة أن حكومة جلالة الملكة تعتبر أن لها صوتاً مسموعاً (راجحاً) في كل الأمور المتعلقة بالسودان !!!! انتهى كلامه .لاحظوا عبارة : كل الامور دون تحديد سقف لهذه الامور المعنية !! وعلى صعيد اخر كانه يطمئن كرومر بان رايك ومذكرتك نصب اعيننا ولكن ينبغي ان لا نستعجل الخطى وان نتحرك خطوة خطوة حتى بلوغ اهدافنا المرسومة

و ويواصل حديثه قائلا: وانها تتوقع - يعني الحكومة البريطانية - ان يجري العمل بكل نصح قد تري --الحكومة البريطانية - من المناسب تقديمه الي الحكومة المصرية فيما يخص شئون السودان) انتهى كلامه .

بالنظر الي هذه التعليمات نلاحظ الامتنان البريطاني علي الحكومة الخديوية بالمال والعتاد والخبرات . وانها بموجب اتخاذ قرار برفع العلم البريطاني بجانب العلم المصري ان لها الوصاية في كل الامور دون استثناء بحيث لا تنفرد مصر باتخاذ اي قرار او البت في امر من الامور التي تخص السودان دون علم وموافقة الحكومة البريطانية الشريك الاكبر . وانها تقوم بتقديم النصح والمشورة التي يلزم الحكومة المصرية الاخذ بها

. وهذه هي الدوافع والمبررات والمسوغات التي
دعت الحكومة البريطانية بان تتخذ تلك
الخطوة المفضية برفع العلمين الي جنب . و
على صعيد يلاحظ المراقب ان الحكوة
البريطانية بذكاء تدير اللعبة وتلعب الاوراق
بتؤدة وتأن وحذر . وما زالت المرواغة
الانجليزية فيما يتصل بتقرير الاوضاع في
السودان علي قدم وساق بالرغم من الامر
قد قتل بحثا وتم فيه اقتراحات وحلول
وافتراضات ومواجهة كل ظرف بما يستحقة

المحاضرة الثانية
عشرة / تاريخ

اليوم الثلاثاء الموافق

4/2026

تاريخ السودان المعاصر
السنة الرابعة / الفصل
السابع



□ بريطانيا تتكلم عن السودان بأنه ارض محتلة
ولا يزال التاكيد علي ان لبريطانيا فضل يقتضي ان يكون لها
صوت راجح ومسموع في أن واحد مما يعني ان اليد الطولي
ستكون من حق بريطانيا في شأن السودان.
نلاحظ خلال هذه الفترة ان القيادات البريطانية كانت تتكلم
عن الاراضي السودانية بأنها أراض محتلة!!! فمن اين جاء
المصطلح الذي سممت به مناهجنا الدراسية (الفتح
الانجليزي المصري) واهل الشأن والجثة والرأس قالوا عنه انه
احتلال كما رأينا من خلال النص اعلاه.

من هو ساليسبوري رئيس وزراء بريطانيا خلال تلك الفترة .؟

هو روبرت سيسل أو روبرت غاسكوين سيسل (بالإنجليزية: Robert Gascoyne-Cecil، ويعرف أيضاً بلقب ماركيز ساليسبوري الثالث (بالإنجليزية: 3rd Marquess of Salisbury)، هو سياسي بريطاني عاش في الفترة ما بين (3 فبراير 1830-22 أغسطس 1903). تولى رئاسة الوزارة في بريطانيا ثلاث مرات: من 23 يونيو 1885م إلى 28 يناير 1886م...ومن 25 يوليو 1886م إلى 11 أغسطس 1892م...ومن 25 يونيو 1895م إلى 11 يوليو 1902م.

روبرت غاسكوين سيسل : ماركيز سايسبوري الثالث

(بالإنجليزية: Robert Gascoyne-Cecil, 3. Marquess of Salisbury)



هذه التعليمات الاستباقية لغزو ام درمان وصلت الي مكتب
كرومر في القاهرة. وعلي الارض السودانية كان السردار علي
وشك ان يبدأ الزحف من بربر الي ام درمان . وفي 2 سبتمبر
1898 وقعت معركة ام درمان . ونسبة لغياب كرومر كان ينوب
عنه (رنيل رود) فابلق سالسبري في اول سبتمبر انه سيبلغ
الخدو جزء من تلك التعليمات التي جاءت الي كرومر في رسالة
في 2 أغسطس التي سبقت الاشارة اليها

وفي 2 سبتير اذنته الحكومة ان يفعل ما طلب . ولهذا لم يمض يومان علي معركة ام درمان حتي أطلع رنيل رود وزير الخارجية المصري بطرس باشا غالي علي نص تلك التعليقات مع تغيير طفيف في العبارة (لي الشرف ..الي اخر العبارة مع حذف عبارة (ولكن عليك ان توضح للخديو)

واعتبر سالسبري أن الجزء من هذا التبليغ الخاص برفع العلمين دون ان يكون لذلك علاقة بالكيفية التي سوف تجري بها إدارة السودان في المستقبل سيكون لغموضه وابهامه مبعث تعليقات مزعجة اذا تم نشر الكيفية التي سيحكم بها السودان وفق الرؤية البريطانية

ولذلك طلب من رينيل رود عدم نشره . ومن الواضح ان هذا التبليغ مع اظهار عزم الحكومة البريطانية علي ان يكون لها السيطرة التامة في كل ما يجري في السودان وتحديد الوضع السياسي به. فقد اغفل التبليغ للخديو الاشارة الي حقوق مصر او حقوق الباب العالي وهي الحقوق التي يكفي لتامينها مجرد الاشارة الي ذكر رفع العلم المصري والذي سيرفع الي جانبه العلم البريطاني

. و ايضا كل ذلك تم من غير اي اشارة الي ان مصر
سوف يكون لها نفس الصوت الذي لبريطانيا اوان
حكومتها ستشترك علي قدم المساواة مع الحكومة
البريطانية عند اقرار الوضع السياسي في السودان.
ولكن في المقابل فقد نصت عبارات التعليمات علي ان مصر
علي عكس ذلك ستصبح مسلوبة الارادة وخاضعة كل
الخصوع للتعليمات والنصائح البريطانية

او بالأحري ستكون خاضعة للاوامر التي
ستصدر لها من المعتمد البريطاني في اي
شأن من شؤون السودان وهذا مفهوم من
منطوق العبارات التي نصت على ان
لبريطانيا الصوت الراجح بما شاركت به في
الغزو من مال ورجال وخبرة وسلاح

. ان هذه التعليمات من هذه الناحية سواء في مبعثها او سبب
صدورها المباشر او في اثارها من حيث تجريدتها النظار
المصريين من كل سلطة فعلية لهم . وهي تشبه الي حد بعيد
تعليمات جرانفيل الي بارنج في 4يناير 1884م وهي التعليمات التي
استقال علي إثرها (شريف باشا رئيس النظار المصري) حيث
شعر بالاهانة وانه سيصبح رئيس نظار اي وزراء من غير سلطات
فعلية

بيد ان المشاورات التي دارت بين كرومر والحكومة المصرية قد ابرزت بوضوح المشكلات التي كان متوقعا ان يثيرها ابتكار وضع جديد في السودان وفق المقاس البريطاني ووفقا لرؤية رفع العلمين البريطاني والمصري جنبا الي جنب في الخرطوم والذي يعني اثبات حق مشاركة بريطانيا في حكم السودان سواء ارادت مصر ام لم ترد.

. وليس ذلك فحسب وانما ان
تكون لهم السيطرة علي حكومته
عن طريق المشاركة الراجعة وذلك
ما يفهم من ان يكون لهم الصوت
الراجح والمسموع . وكانت
المشكلات الكبيرة التي واجهها
كرومر هي :

أولا مشكلة السيادة . إذ لم يكن في وسع كرومر مناقضة السياسة التي جرت عليا حكومته منذ ان اعترفت استرجاع مديرية دنقلا ثم بقية السودان (1896) من حيث اعتبار ان لمصر حقوقا في السيادة علي السودان لم تلغها الثورة المهدوية او ثورة المهدي .. وهذا يعني ان محاولة لاختزال او انقاص هذه السيادة يعني خرقا لما ظلت الحكومة البريطانية تدافع عنه لاقناع كل الاطراف بمشاركتها في ارجاع السودان الى السيادة الخديوية والعثمانية

كما ان العملية التي شاركت فيها بريطانيا بالمال والرجال كما ادعت هي تقوم اساساً علي اساس هذه الحقوق التي تريد مصر استئنافها ولان الوضع السياسي في مصر لم يطرأ عليه تغيير بالرغم من الاحتلال البريطاني لها ، فهي لا زالت من الناحية القانونية تابعة للسيادة العثمانية ولا تزال للسلطنة العثمانية حقوق السيادة علي مصر والسودان معا

ثانياً: مشكلة الحكم : لقد كان كرومر يعتبر رجوع السودان بعد الثورة الي ماكان عليه قبلها معناه ان تستعيد مصر كامل سلطانها وسيادتها وهو السلطان المستمد من حقوق سيادتها عليه ، وهذا يعني ان تستأثر مصر بكل اسباب الحكم في السودان وهذا يهدد المشروع البريطاني الافريقي من القواعد . ولهذا لم يكن كرومر يريد لمصر ان تنفرد بالحكم لأسباب اتخذها ذريعة ليستر بها حقيقة التوسع الاحتلالي البريطاني في القارة الافريقية

. ومن هذا الاسباب التي اوردها ا/ ان الثورة المهدوية قامت بسبب
سوء الحكم المصري .ب/ ه من المتوقع اذا عادت حكومة المصريين
منفردة الي السودان ان يسوء الحكم مرة اخرى ج/ وليس من العدل
ان يرغم السودانيون علي قبول حكومة كانوا ثاروا عليها للخلاص منها
وطردها . وفي هذا المقام نصب نفسه مدافعا عن حقوق السودانين
ونسي انه بغزوه واحتلاله للسودان انه ازاح حكما وطنيا ارتضاه
السودانيون عبر ثورة شعبية . وانه ارتكب اكبر جريمة مذبحه شهدها
السودان في تاريخه الحديث والمعاصر وعلي هذا المنوال جاءت كتابات
الانجليز الذين كتبوا عن تاريخ السودان خلال تلك الفترة وفيما بعد
وبتوجيه وباستراتيجية ظلوا يعزفون علي هذا الوتر بغية ترسيخه
وتحقيق اهدافهم . ووفقا لذلك فقد رأى كرومر في مشاركة
البريطانيين صمام امان لاقامة حكومة طيبة ورشيدة في السودان .

ثالثاً: كانت العقبة الثالثة في سبيل ان تحقق بريطانيا اهدافها في السيطرة علي السودان هي امتيازات الشركات الاجنبية الممنوحة لهذه الشركات في كل الاراضي التابعة للسيادة العثمانية. وكان ذلك السبب في ادعاء الرغبة في اقامة حكومة طيبة ورشيدة ورفضه كرومر لعودة الامور الي ما كانت عليه قبل فقد السودان جملة وتفصيلاً

واكد كرومر ان هذه الامتيازات الممنوحة لهذه الشركات اذا عاد الوضع في السودان الي ما كان عليه بحكم تبعيته لتركيا كجزء من الباشوية ثم الخديوية حسب الفرمانات الصادرة من سنة 1841م الي 1879م فان معاهدات الامتيازات الاجنبية ستكون سارية المفعول وهذا ما لا ترغب فيه بريطانيا لانه سينسف خطتها من القواعد

وذكر كرومر ان هذه الامتيازات سبق وان وقفت حائلا دون انطلاق سياسة الاصلاحات في مصر بالمستوى الذي يريده كرومر ولهذا يرى ينبغي ان نجنب السودان تلك المساوي التي أصابت بلواها السودان نفسه وخصوصا ايام ازدهار تجارة الرق .

رابعاً : مشكلة تركيا : نلاحظ ان كرومر قد انصب همه
علي ابعاد اي نفوذ لتركيا في السودان عند اختيار
الوضع الجديد فيه . ومن جانب آخر فقد كانت
السلطنة مدركة لمايجري وما تخطط له بريطانيا. فلذلك
كثرت احتجاجاتها واستفساراتها بخصوص موضوع
السودان علي اعتبار ان لها حقوقاً عليا في السيادة علي
مصر والسودان معا

وفقاً لذلك فان الخديو تابع للسلطان العثماني . وعليه لم يكن سهلاً من ناحية القانون الدولي تجاهل هذه الحقيقة، كما انه كان من المتعذر من ناحية أخرى التسليم بوجهة النظر العثمانية المتمثلة في محاولات الباب العالي المتكررة لتقرير سلطانه علي الخديوية امام واقع الاحتلال البريطاني. ثانياً: لوضع السودان الذي اصبحت منذ ديسمبر 1883م مستقلاً

ومعني تقرير هذه السيطرة العثمانية والاعتراف بها فان ذلك يعني ان السلطة من الناحية العملية في وضع السودان المزمع اختياره ستتنازعه ثلاثة اطراف متضاربة المصالح : تركيا ومصر وبريطانيا الامر الذي سيعقد من ان تنال بريطانيا مبتغاها من حيث الانفراد بالصوت الراجح المسموع او السيطرة الكاملة في شئون السودان وتحقيق اهدافها.

ولهذا كان من راي كرومر ضرورة استبعاد تركيا من المشهد
استبعاداً كلياً تحقيقاً لهذا الغرض المزدوج: استئثار بريطانيا
بالسلطة في السودان وانقاذ السودان نفسه من المساوئ
المقترنة بتطبيق الامتيازات من وجهة النظر البريطانية . أما
مسألة الامتيازات فهي في الحقيقة مساوئ من وجهة نظر
بريطانيا لانها ستحد من حركتها وتحول دون تحقيق اهدافها
وستكون عينا علي حركتها واطماعها ومن ثم تعمل علي
كشفها وفضحها وهذا ما لا تريده بريطانيا.

وإدعى كرومر أن وجودها يعطل كل أعمال الحكومة
ويعاكس كل إصلاح . هذه مجمل الاعتبارات التي وضعها
كرومر أمام ناظرها والتي استند عليها عندما وضع في
نوفمبر مشروع الاتفاق الثنائي للحكم في السودان والذي
اعتبره الحل الكفيل بتسوية كل المشكلات التي كان عليه أن
يواجهها عند النظر في نوع الوضع السياسي الذي يجب أن
يكون للسودان في عهده

المحاضرة الثالثة
عشرة / تاريخ

اليوم الثلاثاء الموافق

4/2026

تاريخ السودان المعاصر
السنة الرابعة / الفصل
السابع



مشروع كرومر للحكم

في المذكرة التي تضمنت المشروع الذي اعده كرومر المهندس الفعلي لمشروع الحكم الثنائي في السودان وبعث به الي اللورد ساليسبوري في 10 نوفمبر 1898م قال كرومر معلقا على تلك المذكرة بقوله: (أنه فكر كثيراً فيما اذا كان من الممكن ترك الامور تجري في طريقها، وان تسوى كل صعوبة بالتسوية التي تستحقها وفق معالجة مرحلية . كلما ظهرت صعوبة من الصعوبات ، وتطلبت ايجاد حل لها) تعالج في حينها وفق مقتضى الحال.

وقال :كان من الممكن سلوك هذا الطريق اوتباع هذا المنهج لو ان الحاكم العام للسودان كان عليه فقط ان ينظر في احوال السودانين دون وجود اطراف اخرى في المعادلة ، وكان بإمكانه ان ينشئ نظاماً جديداً، ولكن كثير من الاوروبيين طلبوا الذهاب الي السودان للإقامة فيه ولاستثمار رءوس الاموال الاوروبية في السودان وفي ظل النظام المرتقب في السودان ، واقتناء الاملاك وهذا حق قانوني كفلته لهم السلطنة العثمانية بفرمانات ، تشمل كل الاوروبيين دون استثناء لايمكن منع هؤلاء من الدخول الي السودان

وبالرغم من صعوبة هذا الموقف ووجود هذه الحيثية التي قد تعرقل المشروع البريطاني في السودان الا ان كرومر كان في ذات الوقت يرى ان لها جانب ايجابي في حيث كان يعتقد أن رءوس الاموال الاجنبية ضرورية في الوقت الراهن للنهوض بالسودان في المستقبل .
ولذلك رأى كرومر ضرورة صدور معالجة لهذا الموضوع عن طريق اصدار اعلان (Declaration) يحدد بصورة واضحة الوضع السياسي للسودان وهذا الاعلان كان هو الوفاق الثنائي

وخلال هذه الفترة فقد بدأ كرومر مع الحكومة المصرية مناقشة القواعد والاسس التي كان يرى ان يقوم عليها الاتفاق الثنائي بين هذه الحكومة والحكومة البريطانية. وبمجرد ان فرغ من بحثه مع المسؤولين المصريين هذا الامر واقناعهم بالفكرة العامة دون الدخول في تفاصيل قد تعيق قيام هذا الاتفاق اعد مشروعا بريطانيا خالصا لاتفاق بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية بعث به الي ساليسبوري في 10 يناير 1898م للموافقة عليه

وما ينبغي اخذه في الاعتبار ابتداء ان كرومر نفسه والحكومة
البريطانية كانا هما المسئولين وحدهما عن نظام الحكم الثنائي
المبتدع الذي اوجده هذا الاتفاق دون مشاركة فعلية من الحكومة
المصرية او حضور معتبر لها في الصياغة او اعداد المسودة الاولى ..
ويقول كرومر في الخطاب الملحق بمذكرته التي بعث بها الي اللورد
سالسبوري في 10 نوفمبر 1898م انه ذكر لرئيس الوزراء المصري (
مصطفى باشا فهمي) ولوزير خارجية مصر يومئذ (بطرس باشا غالي)
ان من الضروري موافقة الحكومة المصرية علي الاتفاق المزمع ابرامه
معها. دون الدخول في تفاصيله حتى لا يثير الراي العام . ويبدو ان
ذلك كان امرا للحكومة المصرية واجب التنفيذ ولا يقبل منها مجرد
الاعتراض

ثم يستطرد كرومر قائلاً : انه فهم بقدر ما استطاع ادراكه من بعض ما بدر من هؤلاء المسئولين المصريين اثناء الحديث معهم انهم موافقون علي المبادئ التي يستند عليها القانون بالرغم من انه لم يبحث معهم التفاصيل الا انه قال بانه يتوقع ان يلاقي المشروع معارضة من الخديو
اما المشروع المقصود في هذا الحديث الذي اعده كرومر فهو يتكون من مقدمة وثلاث عشرة مادة صارت عند اعتماد المشروع اثنتي عشرة مادة . وهو ما عرف فيما بعد باتفاقية الحكم الثنائي اسما

وقد الحق كرومر بمشروعه مذكرة تفسيرية للاغراض والاهداف التي توخاها من هذا صياغة واعداد هذا المشروع ثم ما هو المراد من كل مادة من مواده تفصيلاً. ونلاحظ ان المشكلة التي استحوذت حيزا كبيرا من اهتمام كرومر هي قضية الامتيازات الاجنبية . التي يرى انها قد تشكل عقبة في سبيل تحقيق هذا المشروع لهذا راى كرومر من اجل تسوية هذه المشكلة ابتداع نظام الحكم الثنائي اي (الوضع السياسي) الذي يجب ان يكون للسودان في المستقبل وفق الرؤية البريطانية . حتى يضعف من اثر قضية الامتيازات او يعمل على تحجيمها

ولهذا استهل كرومر مذكرته بقوله : ان من الميسور تناول المسائل المتعلقة باهل السودان لان هؤلاء حاجاتهم بسيطة لا تعدو عن انشاء نظام سهل للضرائب وادارات غير معقدة للشئون المدنية ولشئون القضاء الجنائي ، وتعيين نفر قليل من الموظفين الذين يختارون بعناية مع منحهم السلطة التي يمكنهم استخدامها في المسائل التفصيلية المحلية ، وكان يعتبر ان حكم اهل السودان ليس هو المعضلة ولا يشكل صعوبة في تنفيذ الاستراتيجية البريطانية في السودان

وذلك الي ان تتسني تدريجياً الاستعاضة عن ذلك النوع من الحكومة الابوية الذي يسد الحاجة في الوقت الحاضر بنظام اكثر تقدماً وتعقيداً. ولكن المهمة الصعبة الملقاة علي عاتق الحكومة البريطانية ليست البحث في حاجات اهل السودان وكيفية حكمهم وانما تتجسد الصعوبة في طلب كثير من الاوربيين الاقامة في السودان واستثمار رءوس اموالهم والتجارة معه وان يكون لهم حق التملك وهذه هي المشكلة !!! علما بان ذلك حق تكفله لهم الفرمانات العثمانية كما سبق ان اشرنا الي ذلك

ومن الواضح أنه يستحيل منع هؤلاء مما يريدون كما انه ليس من الحكمة فعل ذلك لانه بدون رءوس الاموال والمعاونة الاوروبية لا يمكن ان يحدث اي تقدم في السودان . ولذلك فان من صعوبات الموقف وجود ذلك التعارض بين الانظمة البدائية التي هي علي كل الاحوال في الوقت الحاضر مناسبة للسودانيين اهل البلاد ، وبين الاجهزة الادارية والقضائية الاكثر تعقيداً والتي يجعل وجود الاوروبيين في هذه البلاد انشاءها محتماً لانها حق مكفول لهم بالقانون .

وكان من رأي كرومر للتغلب علي هذه المعضلة انه لا مناص من الاستناد علي الحجة القائلة بضرورة الاكتفاء لفترة من الزمن علي الاقل بالانظمة الادارية والقضائية التي في وسع الحكومة انشاءها في بلد خرج مؤخراً من الحالة البربرية (Barbarism) التي كان عليها , هذا ادعاء باطل للغاية منه تبرير وتسويغ غزو واحتلال السودان ونهب خيراته وثرواته لصالح الرجل الابيض . وان ما ارتكبه الجيش الغازي المحتل من مجازر ومذابح في معركة كرري وفي ام درمان وفي ام دبيكرات لهو اكثر بربرية وقسوة ووحشية . والسودان عرف الفصل بين السلطات

والنظام القضائي العادل والنظام الاداري والحكم الفيدرالي المتقدم
لاكثر من ثلاثين الف سنة مضت. وبرر كرومر ما تقوم به الحكومة
البريطانية من اجراءات لحكم السودان في الوقت الراهن وطلب
الاوربيين للتواجد في السودان وتمتعهم بكافة الحقوق والواجبات التي
تكفلها لهم الفرمانات العثمانية وبحكم القانون بقوله : وما دام هؤلاء
الاوروبيون هم الذين اختاروا الذهاب الي السودان والتجارة معه
والاقامة فيه واستخدام رءوس اموالهم فيه بمعني انهم يتحملون
المسئولية كاملة من غير حماية قانونية من قبل الحكومة البريطانية

وواصل حديثه بقوله : ولا شك ان احسن الانظمة الادارية والقضائية في هذه الحالة سوف تكون عليه مأخذ حتما اذا قيس بالانظمة الاوروبية ، بل وبالانظمة المصرية كذلك.

ومن ثم فقد كانت المعضلة في نظر كرومر والتي يحاول ايجاد حل لها تتمثل في صعوبة المواءمة بين ما يجب اقامته من انظمة ادارية وقضائية تكفل للاوروبيين ممارسة الحقوق التي اعطتها لهم معاهدات الامتيازات الاجنبية وبين ما يتطلبه حال اهل البلاد انفسهم من اقامة انظمة حكومية مبسطة تفي بالغرض منها اولاً،

وكان يخشى ان يكون النظام المزمع اقامته في السودان بواسطة الحكومة البريطانية ان يكون سببا في الوقت نفسه في تخويف الاوروبيين من الاقامة بالسودان والتجارة معه واستثمار اموالهم فيه . وهذا مالا يرجوه ويتخوف من حدوثه في الوقت الراهن . ولذلك يقول كرومر ان المسألة ليست انشاء نوع من المحاكم التي تفصل في القضايا المدنية والجنائية التي يكون الاوروبيون طرفاً فيها وانما القضية اكبر من ذلك بكثير لان الاوروبيين من ناحية سيكونون عيوناً لدولهم في مراقبة نوع الحكم القائم في السودان

فان ذلك الموضوع مع اهميته ومع ضرورة التفكير فيه
تفكيراً طويلاً قبل اتخاذ اي اجراء بشأنه، لا يوازي في
ضرورته العاجلة البحث في الوسيلة التي يمكن بها قبل
فوات الفرصة منع الاوروبيين من ان ينتزعوا حقوقاً
وامتيازات مثل الحقوق والامتيازات التي صارت لهم
والتي يمارسونها الان في مصر.. وهذا هو مربط الفرس!!!
هذه هي القضية التي كانت تشغل ذهن كرومر زكان يفكر
في كيفية معالجتها بصورة لا تثير الشكوك او المشاكل مع
الدول الاوروبية والخليوية في مصر

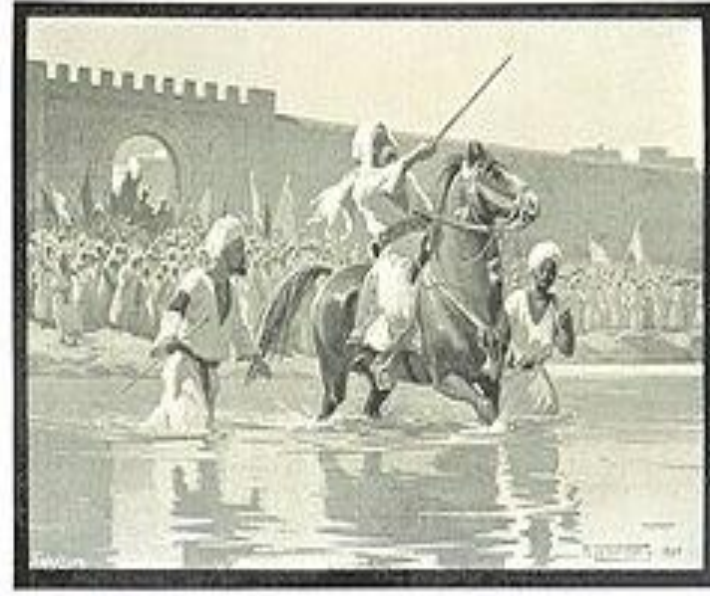
اما كيف يمكن الحيلولة دون ذلك . وبعد تفكير طويل وعميق في حل وتجاوز هذه المعضلة باقل الخسائر. فكان في راي كرومر بأن الحل الوحيد في ان يصدر اعلان (Declaration) صريح عن النظام العام السياسي والاداري والقضائي المزمع انشاؤه في السودان ، لأنه في رأيه سوف تحدث اضطرابات كثيرة اذا ترك الاوروبيون يجيئون الي السودان ويتاجرون معه ويستخدمون رءوس اموالهم فيه دون صدور ما يكبح جماحهم

ومن ثم كان كرومر يرى ضرورة ان يصدر الان هذا الاعلان الذي يعتبره بحق انه الترياق الناجع والعلاج الامثل لهذه العضلة. وذلك قبل ان تستفحل هذه العضلة ويصعب علاجها. ومن جانب اخر كان يعتبر هذا الاعلان في الوقت ذاته بمثابة تحذير مسبقا ليعرف هؤلاء الاوروبيون بمجرد صدوره واطلاعهم عليه ما هم مقدمون عليه من جهة . وليدركوا بانهم اذا دخلوا السودان في ظل هذه الظروف الاستثنائية سيكون في دخولهم واستقرارهم في السودان في هذا الوقت

بالذات مغامرة هم الذين سيتحملون تبعاتها وحتى لا يعتقد انسان
بعد صدور هذا الاعلان ان وضع الاوروبيون المقيمين في السودان
سيكون ءامناً ولئلا يظنون ان وجودهم في السودان سوف يكون مثل
وضعهم في مصر. والى جانب ذلك كان يرى كرومر ضرورة تحديد
الوضع بالنسبة للاوروبيين بصورة واضحة حتي لا تسري في السودان
الامتيازات الاجنبية السائدة في كل الاملاك العثمانية.

معركة كروي

المعركة التي تجسد البسالة والتضحية والفدائية المنقطعة النظير دفاعا عن الارض والعرض والدين والتي استشهد فيها في ضحوة واحدة تسعة وعشرون الفا وارتكب فيها سفاح العصر كتشنر اكبر مجزرة في التاريخ حيث قضى وجهمز على سنة عشر الف جريح مخالفا كل القوانين التي تحرم التجهيز على جرحى الحرب



The Khatta inciting his troops to attack Kasala.

كان من رأي كرومر ان استصدار هذا
الاعلان بالوضع السياسي في السودان لازم
وضروري كذلك لتحديد مركز انجلترا نفسه
بالنسبة للسودان .

وعلي ضوء هذه الاعتبارات اذاً اخذ كرومر
يتساءل عن نوع الوضع السياسي الذي
يجب ان يناله السودان.

و بعد ذلك انتقل كرومر الى مناقشة وضع السيادة في السودان
وكيفية ان يحكم السودان وقام بطرح عدة خيارات لخصها في
ثلاثة امور يعتقد انها تصلح لان تكون محور النقاش والتداول
والاخذ والرد واختيار النظام الاوفق من بينها لحل معضلة
الحكم في السودان من اجل تحقيق اهداف السياسة البريطانية
في احتلال السودان: 1/ اما ان تضم بريطانيا السودان اليها 2/
واما ن يعتبر السودان جزء من الامبراطورية العثمانية أي من
املاك هذه الامبراطورية 3/ واما ان يكون هناك حل وسط
تتحقق به الاغراض التي تريدها بريطانيا .